الوضع المستقبلي لمصايد الأسماك البحرية في ظل الاستخدام غير الرشيد لتقنيات الصيد البحري

The Future Status of Marine Fisheries under Irrational use of Marine Fishing Techniques

وافية عنصل [1] *، فضيلة سيساوي [2]

[1] جامعة جيجل (الجزائر)، مخبر البحث متعدد التخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية التطبيقية من أجل التنمية، chahineizeansel@gmail.com

[2] جامعة جيجل (الجزائر)، fasissaoui@yahoo.fr

Ansel Ouafia [1*], Sissaoui Fadila [2]

[1] Jijel University (Algeria), Interdisciplinary Laboratory in Applied Humanities and Social Sciences for Development & [2] Jijel University (Algeria).

تاريخ الاستلام:2022/12/27 تاريخ القبول:2023/07/08 تاريخ النشر:2023/07/30

ملخص:

من خلال الجمع بين الجوانب المادية واللامادية في التقنية البحرية، تم التطرق في هذه الدراسة وبمنهج وصفي تحليلي للوضع الحالي للمصايد البحرية ومستقبلها، والذي هو مرتبط أيضا بما هو قيمي أخلاقي الممارسة، تلخص في السؤال المحوري والفرض العام للدراسة. لا سيما في ظل ما بات يعرف بالاستخدام المكثف وغير الرشيد لتقنيات الصيد البحري، والتي وظفت على اختلافها، سواء تلك المسموح بها قانونيا أو المحظور استخدامها، بطرق وأساليب أقل ما يقال عنها أن البحار الصياد فقد معها رجاحة العقل واستقامة سلوكه، عن وعي منه أو لا بأهمية وضرورة ما هو قيمي أخلاقي ضابط للسلوك. لينعكس عليه الوضع الجديد بالمآسي والآلام في صورة اغتراب عن قيمه ومبادئه وأخلاقياته في العمل البحري. ليصبح ما هو قيمي أخلاقي، والوضع الحالي للمصايد ومستقبل هذه الأخيرة في ضوئه، ذو أهمية بالغة وعنصر جوهري في دراستنا، وحل أمثل للإشكالات المعاشة في المصايد البحرية، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها، وهدف يراد تجسيده وتطبيقه في ممارسة نشاط الصيد البحري.

الكلمات المفتاحية: الترشيد، تقنيات الصيد البحري، القيم، الأخلاق، الاغتراب.

Abstract: This study employs a descriptive-analytical approach to examine the current and the future state of the marine fisheries by integrating material and non-material aspects in maritime technology. The study is underpinned by the ethical values and

* المؤلف المرسل.

practices, as encapsulated in the central question. This is particularly pertinent given the widespread and the unsustainable use of fishing technologies, whether legally permitted or prohibited, which undermines the rationality and the integrity of the fishermen's behavior, regardless of their awareness of the ethical values that should govern their conduct. The resulting tragedies and suffering reflect a departure from the values, principles, and ethics of the maritime work. The ethical dimension, together with the current state of marine fisheries and their future prospects, is a fundamental element in our study, offering optimal solutions to livelihood challenges in fisheries. One of the key findings is to embody ethical values in the practice of maritime fishing.

Keywords: Rationalization, Marine fishing techniques, Values, Ethics, Alienation.

مقدمة:

تشهد مصايد الأسماك البحرية اليوم وبشدة على المستوى العالمي تجاوزات عدة وتغيرات عميقة في أنظمتها البحرية، فضلا عن انخفاض محسوس للكتلة الحيوية من الأسماك. ففي الوقت الذي تغيرت فيه النظرة للأحياء المائية البحرية، باعتبارها ليست فقط مجرد مورد طبيعي للنشاط الذي يلبي من خلاله البحارة الصيادين الاحتياجات اليومية لهم من الغذاء الحيواني من الأسماك، وفي اللحظة التي انحرف فيها بالتدريج التفكير البشري لهؤلاء بعيدا عما هو قيمي أخلاقي ضابط وموجه للسلوك، تحولت نظرتهم من المحافظة على الأحياء المائية واستدامتها إلى الأحياء المائية ذاتها من أجل التنمية. ليحدث الاختلاف البيئي مع مرور الوقت وبتجاهل البحار الصياد ذو البعد الواحد للجانب القيمي والأخلاقي في استخدامه لتقنيات الصيد البحري. وهو الاختلاف الملحوظ بين بيئة الماضي وبيئة الحاضر، والذي على إثره سوف تتغير التوقعات بشأن مستقبل كل من البحارة الصيادين ومصايد الأسماك ومجتمعات الصيد الساحلية، خاصة مع ما أصبح يعرف منذ نهاية الستينيات "بمأساة العموم" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2004، ص86). وهي المأساة التي اتضحت معالمها البيئية جليا في المصايد البحرية على المستوى العالمي دون استثناء، من خلال تلك التوترات أو التغيرات التي طرأت تدريجيا على النظم البحرية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2002، ص ص 1-2)، والتي تعرضت باستمرار لمستويات مختلفة من نشاطات الصيد، وبخاصة تلك التي تستخدم معدات الصيد القاعية بالجر كالجرافات والكراكات، والتي قال عنها الوظيفيون أي التغيرات من أمثال "تالكوت بارسونز" وغيره، بأنها مجرد توترات عارضة سرعان ما يعود النسق أي النظام البيئي البحري إلى حالته الطبيعية وهي حالة توزان جديدة (عثمان، 2008، ص 63)، وهو ما أكده الباحثان "رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني" في مؤلفهما "البيئة ومشكلاتها"، حينما أشارا إلى أن النظام البيئي البحري ما هو إلا نظام محكم الصنع في تكوينه وهندسته الطبيعية، متقن في التنظيم ومتسق في علاقاته. فبالرغم من ثباته غير المطلق إلا أنه ديناميكي التوازن، تنظيمه لا يمكن أن يفلت من تغيرات طبيعية، إلا أنها لا تشكل أي نوع من القلق من منطلق تملكه لوسائل وميكانزمات الضبط والتنظيم الذاتي (الحمد وصباريني، 1979، ص ص 80-83).

غير أن هناك من التغير ما يمكن أن يكون خطيرا ومهددا لاستقرار وتوازن النظم البيئية البحرية، وذلك لأسباب عدة قد تكون خارجية أو غير طبيعية، أي تقنية تكنولوجية كتقنيات الصيد البحري، والتي أحدث

استخدامها غير الرشيد في القيعان البحرية مع مرور الوقت تغيرات بيولوجية وفيزيائية عميقة. ليقف في الاتجاه المعاكس للتصور الوظيفي باحثون وعلماء بيئة وغيرهم، والذين أقروا ليس باستحالة بل بصعوبة عودة المصايد إلى حالتها الطبيعية، من بينهم عالم الاجتماع والمهندس الفرنسي " Michel Callon"، وتوقعاته لمستقبل ومصير مصايد الأصداف البحرية في خليج Saint-Brieuc بفرنسا (Callon, 1986, pp.169-173).

فلقد أجمع هؤلاء في غالبيتهم على صعوبة علاج ما تسبب فيه العقل التقني للبحار الصياد من إشكالات بيئية، والذي كان يبدو للوهلة الأولى على حد تعبير المفكر وعالم الاجتماع المصري "عبد الوهاب المسيري"، بأنه عقل واضح المعالم محدد الأبعاد دال مدلوله (المسيري، 2008، ص81). إلا أنه أصبح الآن يدور في إطار مرجعية معينة تشكله وتحدد مجاله، والذي تجاوز فيها الحدود المتعارف عليها بخروجه عن المسلك القويم ذو المرتكز القيمي. ليتعدى في علاقته الاستغلالية للوسط البحري ذلك الكل المتكامل اجتماعيا، متجاهلا بذلك ما تلقاه خلال مراحل تنشئته الاجتماعية وفترات تكوينه وتدريبه كصياد مؤهل. وكأن هذا الكل الاجتماعي قد تحول إلى موجود محسوس أسقط عن قصد أو لا خارج الذات الاجتماعية له في صورة اغتراب حقيقي. ليتجرأ ببساطة لا سيما في ظل الظروف الاجتماعية والمادية والثقافية المعاشة، والحالة النفسية الفاقدة في الغالب للانتماء والقدرة على التمييز بين ما هو قيم غاية وقيم وسيلة، على المساس بالمقومات الأساسية للبيئة البحرية.

وهو ما يدفعنا للحديث على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي "Alain Touraine" في مؤلفه نقد الحداثة عن إمكانية تدني أو اضمحلال الذات الإنسانية (تورين، 1997، ص142)، وانفصال التفكير البشري للصياد بالتدريج في ظل الظروف السالف ذكرها عن القيم المحورية الموجهة له، في حال اختفاء الغايات الإنسانية التي قد يدمرها التوجه المكثف نحو الاستخدام غير الرشيد لتقنيات الصيد البحري. والذي قد يكتشف بالممارسة المخبوء فيها باعتبارها ليست أداة في حد ذاتها، بل يمكن أن تمارس عليه من منظور المفكر المغربي "طه عبد الرحمان" وغيره نوعا من السيطرة، ليصبح خاضعا لجهاز تقني يستعبده من جهة، ومن جهة أخرى يملي عليه الريتم والوتيرة (مركيوز، 1970، ص271).

هي مجموعة من العوامل والأسباب تقف اليوم عائقا أمام تطور قطاع الصيد البحري ومشاركته الفعالة في التنمية المجتمعية الشاملة، والتي يتم التركيز عليها بالدراسة معتمدين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، والتي يمكن الكشف من خلالها عن عمق الموضوع وأهميته وكذا القيمة المعرفية والعلمية للدراسة، محاولين الجمع بين الجوانب المادية واللامادية في التقنية.

هذه الأفكار والتصورات تمازجت ومهدت تدريجيا لطرح سؤال المستقبل أدناه والتساؤلات الفرعية ووضع فرضيات الدراسة، والتي سيتم الفصل فيها من خلال عناصر بحثية، نهدف من ورائها إلى إثارة جوانب متعلقة بماهية التقنية، وأخرى بالعقل الأذاتي للبحار الصياد وحالة الاغتراب القيمي والأخلاقي لهذا الأخير، وانعكاسات ذلك على مستقبل المصايد البحرية ومجتمعات الصيد الساحلية على النحو التالي:

السؤال الرئيسي: هل الوضع الحالي للمصايد البحرية ومستقبلها مرتبط أيضا بما هو قيمي أخلاقي الممارسة؟.

- ما المقصود بالتقنية البحرية؟.

- هل تعزى إشكالية ترميم وتحديد المستنفذ من الأرصدة السمكية للعقل الأداتي للبحار الصياد فقط؟.
- هل للاغتراب الحاصل قيميا لدى البحار الصياد انعكاساته على مستقبل المصايد ؟.

فرضيات الدراسة:

- الوضع الحالي للمصايد البحرية ومستقبلها مرتبط كذلك بما هو قيمي أخلاقي الممارسة، كحل أمثل ومكمل للآليات التحسيسية والتوعوية البيئية والوقائية والردعية منها.
- التقنية البحرية مبتكر تكنولوجي تحول تطبيقيا إلى تقنية، وهي مجرد مجسد فيزيقي له جانبه المجرد والخفي.
- إشكالية ترميم وتحديد المستنفذ من الأرصدة السمكية البحرية تعزى جزئيا للعقل الأداتي للبحار الصياد.
- غالبا ما لظاهرة اغتراب الصياد عن قيمه ومبادئه وأخلاقياته انعكاسات سلبية على المصايد ومستقبلها.

1. التقنية البحرية واغتراب البحار الصياد عن قيمه وأخلاقياته في العمل البحري، قراءة في المستقبل

1.1. تكنولوجيا أم تقنية، بحث في الماهية:

قبل التطرق لماهية ما هو تقني أو تكنولوجي والذي نراه أساسيا في مقالنا، باعتباره ييسر لنا فهم وتفسير الإشكالات البيئية الحاصلة في المصايد البحرية، وذلك بتوضيح الأهداف من استخدام التقنية كوسيلة، وكذا أبعاد هذه الأخيرة وجوانبها الخفية، بالنظر إليها من حيث أنها ليست مجرد أداة وفقط. وقبل تحديد المقصود من التقنية أو التكنولوجيا البحرية في دراستنا، وجب قبل كل شيء الفصل دون التعمق في المسألة المفاهيمية المطروحة، لتفادي الخلط والالتباس الذي قد يحدث، وضمن هذا السياق نجد بأن مفهوم التقنية أو التكنولوجيا ظل على العموم مصطلحا لزجا عصيا على التحديد، بسبب كثرة التجاذبات بين الطروحات المختلفة، فالتقنية مفهوم شائع اختلف الفلاسفة والأنثروبولوجيون في تحديده، فمعظم الكتابات بشأنه تحذر من الخلط الذي يمكن أن يقع فيه الباحث، خصوصا وأن ذكر هذا المفهوم يأتي في العادة مرتبط بآخر لصيق به ألا وهو مفهوم التكنولوجيا، مما يستدعي بذل مجهود سابق في تناولهما بغية إزالة هذا التداخل بين المفهومين.

ففيما يتعلق بمسألة الخلط الحاصل بين المصطلحين، ومن منطلق أن التكنولوجيا ما هي إلا مجموع التقنيات والمهارات والأساليب الفنية والعمليات المستخدمة، وعلى اعتبار أنها أسلوب التفكير في كيفية استخدام المعارف والمعلومات، فيمكن أن تكون هي المعرفة بهذه التقنيات والعمليات وما شابهها، وهو ما أكده " Jacques Perrin"، حينما أشار من جانبه بأن التكنولوجيا تتضمن التفكير حول التقنيات، وصف هذه الأخيرة وتصور الأنشطة التقنية ومحاولة تحسينها، كما تتضمن كذلك عمليات النقل وغيرها (Perrin,1984,p.25). ليستنتج من هذا التعريف بأن التكنولوجيا هي تلك "المعرفة المنظمة المستنبطة للتقنيات". ليضيف عليه بأنه ومع ذلك من النادر أن يتم احترام ذلك التعارض القائم ما بين مفهوم التكنولوجيا والتقنية في الاستعمال الشائع، فعادة ما يجري إحلال لفظ "التكنولوجيا" محل لفظ "التقنية" بشكل متكرر وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا ويمكن أن نقرأ من معظم التعاريف لمصطلح التكنولوجيا، بأن المفهوم قد أصبح شائع الاستعمال في الحياة اليومية، وقد استخدم كبديل عن لفظ "التقنية" ولكن مع هرمية ضمنية، تعلن أو تخبر عن تفوق التكنولوجيا على حساب التقنية (سيساوي، 2013، ص ص32-33). وهو ما أكده المفكر المغربي "يحي اليحياوي"، حينما أقام تمييزا بين المفهومين، معتبرا بأن "التكنولوجيا" تضم التقنية بل تتعداها، فهي معارف ومضامين وثقافة ونظم وقيم تتحول تطبيقيا إلى تقنية، أي إلى أدوات وأجهزة وعتاد ووسائل عمل (شحاط، 2010، ص40).

وبالرغم من الارتباط المشار إليه أعلاه نجد بأن الفهم الصحيح أو الموضوعي، يقضي التمييز ما بين المفهومين لأنهما كواقعتين تختلفان عن بعضيهما البعض، فإذا ما كانت "التقنية" ذات طبيعة عملاتية منتجة مادية وغير مادية، فإن" التكنولوجيا" تتعلق بطبيعتها بالخطاب حول هذه التقنية. وهو الاتجاه الذي ذهبت إليه الموسوعة الفرنسية التي ركزت على ضرورة التمييز بين كلا المصطلحين، حيث رفضت من جانبها استعمال لفظ "التكنولوجيا" كمرادف للفظ "التقنية". فهي ترى في هذا الخصوص بأن تعريف "التكنولوجيا" مثل تعريف "التقنية"، لا يمكن أن يتم إلا بتوضيح المجال الدلالي لكل واحد منهما (سيساوي، 2013، ص ص33-34).

وعموما وجب التأكيد في النهاية على أن النقاش حول مفهوم التكنولوجيا والتقنية، وطبيعة العلاقة القائمة بينهما، هو نقاش لا يزال مستمرا وبالرغم من أن ثمة نقاط تفصل تارة بين كلا المصطلحين، لتميز الواحد عن الآخر محددة الإطار العام لكليهما، إلا أن هناك من يقيم ترابطا وتداخلا بينهما ليصل الأمر وفي مواضيع معينة إلى إحلال مصطلح مكان الآخر.

وبإسقاط ما تم التطرق إليه أعلاه من تصورات لمفهومي التقنية والتكنولوجيا وقضية الارتباط أو الاختلاف القائم بينهما، نجد بأن مجموع التجهيزات والشباك وآلات الصيد على اختلافها، بما في ذلك عناصر جهاز القنص أو التقاط أو جمع الموارد البيولوجية البحرية، كما التكنولوجيا البحرية ممثلة على سبيل المثال في أجهزة رصد تجمعات الأسماك وتلك المتعلقة بالأحوال الجوية وغيرها، هي معدات موجودة على متن سفن وقوارب الصيد، وهي تشكل جزئية غير منفصلة عنها. هذه المعدات ما هي في حقيقة الأمر سوى مجسد فيزيقي له جانبه المجرد، ومبتكر تكنولوجي تحول تطبيقيا إلى تقنية، أي إلى أدوات وأجهزة وعتاد ووسائل للعمل والإنتاج، والتي تحمل في ذات الوقت لمسات تفكير بشري يعكس ثقافة وتوجهات هذا الأخير، وقيمه ومعارفه والغاية من الابتكار والاستخدام. وعليه لا يمكننا في أي حال من الأحوال خلال الرحلة البحرية الفصل بين ما هو تقني وتكنولوجي مسخر لإشباع الحاجات، هذا من الناحية التطبيقية. أما على المستوى النظري فثمة تداخل وترابط واضح بين المصطلحين تم الفصل فيه أعلاه، فمن النادر في دراستنا احترام ذلك التعارض بين التقنية والتكنولوجيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى ولأغراض تفسيرية متعلقة بحقيقة الإشكالات البيئية في المصايد البحرية، لا يمكننا تجاهل ضرورة التفرقة بين الشيء وماهيته، فالتساؤل حول التقنية في ذاتها شيء والسؤال عن ماهيتها شيء آخر.

وعليه فإن البحث في ماهية التقنية لم يكن قط قرارا عشوائيا، فالإجابة عن الإشكالات المطروحة في المصايد والخروج بالحلول والعلاجات، يتطلب حسب هيدغر نظرة عميقة للتقنية نكشف من خلالها عن جوانبها المستترة (Heidegger,1995,p.18)، في محاولة للبحث عن الحقيقة البشرية الواعية التي غيبت بفعل اندماج

الكائن في العملية الإنتاجية (هيدغر، د س، ص28)، أي بفعل التقنية كامتداد آخر ليد الصياد في الأعماق البحرية، بما يحمله هذا الأخير من أفكار وتصورات وقيم ومبادئ وأخلاقيات. لذا فالبحث في الماهية أضحى أمرا ضروريا حتي يصبح بالإمكان فهم هذه الأشياء واستيعابها ليس كأداة وفقط، وإنما الكشف عما قد يشوبها من عيوب ونقائص أو استدعاء واستحضار المخبوء فيها، كعلامات التأثير الفيزيائي والبيولوجي للأداة.

وفي قراءتنا للتقنية البحرية لن نقف عند تسجيل خطرها وفقط، بل سنحاول على حد تعبير "مارتن هيدغر" وغيره باعتباره من أبرز المفكرين المشخصين لظاهرة التقنية، أن نشير إلى المنقذ من التقنية والذي يكمن في ماهيتها (بلقاسم وحاج عبد الرحمان، 2020، ص131)، وذلك في محاولة للكشف عن أقنعتها لتفادي كل ما من شأنه الوقوف أمام إدراك الحقيقة في المصايد.

من هذا المنطلق أصبح التمييز بين التقنية وماهيتها أمر ضروري ولا بد منه، فالتساؤل حول التقنية في ذاتها شيء والسؤال عن ماهيتها شيء آخر. فماهية التقنية ليست مطلقا شيئا تقنيا، فهي ليست مجرد أشياء بقدر ما هي ذلك الموقف التقني، أي أن التقنية في ماهيتها ليست مجموع الوسائل التكنولوجية التي تستعملها فهي إحدى نتائجها (بلقاسم وحاج عبد الرحمان، 2020، ص ص126-127). فالبحث عن الماهية لا يقتضي من وجهة نظر "مارتن هيدغر" وغيره تمثلها أو اعتبارها وربطها بأشياء ومدلولات تقنية. إننا ملزمون وفي مواقف معينة على إقامة التمييز المبدئي، وضرورة التفرقة بين التقنية في شكلها الأداتي النفعي المسخرة لخدمة الإنسان والبشرية ضمن صراعه لإخضاع الطبيعة. وبين التقنية في معناها العميق والممتد إلى ما وراء صورتها الأداتية النفعية (الشيخ والطائري، 1996، ص15)، وما قد يصاحب هذا التصور للتقنية من اعتبار إمكانية سيطرة هذه الأخيرة واستفزازها بالقوة واستغلالها لموارد الطبيعة، محرضة إياها على الكشف عن قواها لتوضع تحت هيمنة عقل أداتي منفعل بمركزية الأنا، والذي فقد الصياد في ظله القدرة على مجاراتها والتحكم فيها في مواقف كثيرة، كتلك الحاصلة على سبيل المثال في الأعماق البحرية، والمتعلقة باسترسال عمليات القنص العشوائي للأداة، نتاج المفقود أو المتخلي عنه عمدا من معدات الصيد في عرض البحر، وصولا إلى الشعور بحالة من الاغتراب والعجز وفقدان للقيمة، كما القيم والمبادئ وأخلاقيات العمل عموما، والإرادة والقدرة على تنظيم الأنشطة وعمليات الاستغلال والإنتاج.

وعليه فالماهية الفريدة للتقنية لا تتجلى إلا في عبقرية ذلك الانكشاف والاستدعاء، الذي تقيمه في الطبيعة لكي تبرز هذه الأخيرة ما كان مخبوءا ومخزونا فيها، والذي كنا نعتقد بأنه حتما غير موجود أو على الأقل غير ممكن على حد تعبير الباحث "عبد الكريم الوهابي" في مقاله "من التقنية إلى ماهية التقنية في وجودية مارتن هايدغر" (الوهابي). أي أن الماهية تكمن وبشكل صريح في الانكشاف المنتج الذي يلزم الطبيعة على الظهور على غير عادتها ونموها الطبيعي، أي الذي يدفعها إلى البوح بما لا تقوله عادة. ومن هنا يذوب الفكر الذي يلخص التقنية فقط في وضعها الأداتي، أي باعتبارها وسيلة تعمل تحت إمرة الإنسان في الواقع بغية تحقيق غايات محددة. لأنه وببساطة تصور يمر بجانب ماهيتها ولا يجسدها ولا يحققها بالرغم من أنه يحدد الجزء الظاهر منها والموجود معنا وأمامنا في العالم، أي بمعنى ذلك الجانب الذي يجعل الإنسان مسيطرا ومالكا للطبيعة بالمعنى

الديكارتي، والذي لا يحقق تجربة استدعاء مكنونات الطبيعة التي لن تخضع لنظام العقل إلا إذا كان العمل باستفسار ما ليس قائما في الحاضر الطبيعي (الوهابي) .

أيا كان الأمر فإنه لا يمكن أن ننكر في بحثنا عن ماهية التقنية انجازات هذه الأخيرة كأداة ووسيلة في المصايد، بما وفرته من غذاء حيواني متنوع من الأسماك وبمعدلات عالية من الإنتاج، زيادة على تسهيلها للأعمال وربح للوقت وضخ لمبالغ مالية معتبرة. ولكننا في نفس الوقت لا يمكن تجاهل تأثيراتها الخفية باعتبارها موجودا اختزل شيئا فشيئا الحرية والقدرات، إذ تنازل الإنسان ذو البعد الواحد عن قيمه ومبادئه وأخلاقياته لحد فقد هويته ككيان موحد، بما انعكس عليه الوضع بالآلام والمآسي وفقدان الأمل والقدرة على التغيير...إلخ. وهو الأمر الذي يدفع إلى التساؤل حول المستقبل أو المصير لتفادي مخاطر عصر تقني تكنولوجي. وعليه فإننا في محاورتنا للتقنية نذهب إلى رأي الفيلسوف الألماني "مارتن هيدغر"، والذي رأى في مساءلته لماهيتها رسما سليما لطرق انقاذ المصير. ذلك أنه يمكن للفكر في استشكاله لسؤالها استعادة فاعلية التفكير في ما لم يفكر فيه بعد، وفي طرح سؤال المستقبل كخيار مصيري يضعنا أمام خيارات كثيرة وإمكانات متعددة (الفريوي، 2015، ص ص41-43)، سواء كانت تحسيسية أو توعوية، إرشادية أو إعلامية أو ردعية، أو حتى وقائية أو تحوطية أو تربوية، وغيرها من العمليات الأخرى التي تسمح بانتقاء أفضل السبل لمعالجة حدة التجاوزات التي تشهدها المصايد البحرية.

فبالرغم من معرفة المسببات ودوافع ومحفزات الاستخدام غير الرشيد للتقنية، وكذا ما بذل من جهود بيئية وتوصيات للجهات المعنية، كتلك الصادرة خصيصا عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بشأن حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية، ظل الغذاء الحيواني من الأسماك في تناقص وفقدان للقيمة التغذوية، فضلا عن الهدر والاستنزاف الحاصل لبعض الأنواع ذات القيمة التجارية، أو تلك التي تقع باستمرار فريسة ظاهرة الصيد العرضي أو الصيد الشبح في الأعماق البحرية، كالدلافين والحيتان والقشريات والرخويات والسلاحف البحرية. وهي من بين الإشكالات البيئية التي دار الحوار ولا يزال قائما بشأنها في محافل دولية وإقليمية ومحلية، لكن دون إدراك حقيقي لماهية المبتكر التقني والمخبوء فيه، والذي يمكن أن يكون العامل الحاسم إلى جانب عوامل أخرى والمرتكز في التفسير.

لينكشف المستور في التقنية البحرية في كل مرة يتم فيها مراقبة المصيد عند دخوله للميناء، أو بمجرد رفع معدات وآلات الصيد البحري، وتفريغ المتحصل عليه من الأسماك وفرزه على ظهر سفن وقوارب الصيد. فثمة مثلا من الأنواع البحرية دون الحجم القانوني المسموح به، أو المحظور قنصها ولكنها موجودة ضمن المصيد، والتي يقف الصياد في أغلب الأحيان عاجزا عن استبعاد دخولها لشباك الصيد، الذي أصبح يملي عليه الريتم ووتيرة العمل، ليقف بذلك عاجزا أمام هذه التقنية البحرية التي اكتشف مع مرور الوقت سلبياتها.

وعليه فالتقنية البحرية في منظورنا، وبناء على ما سبق التطرق إليه أعلاه، ليست مطلقا شيئا تقنيا بحتا أو مجرد أشياء وفقط، بقدر ما هي مجسد فيزيقي ومبتكر تكنولوجي تحول تطبيقيا إلى تقنية، لها جانبها المجرد والخفي والذي يمكن أن يقف عائقا أمام استدامة المصايد البحرية.

2.1. التقنية البحرية وإشكالية تجديد وترميم الأرصدة السمكية المستنفذة:

لقد أصبح واضحا بأنه على الرغم من تعدد الإجراءات المتخذة لتحسين الأرصدة السمكية البحرية المستنفذة عالميا، في محاولة لمواجهة تزايد عوامل الإجهاد الإنساني للنظم الايكولوجية البحرية ومحتوياتها، وذلك من خلال السعي إلى زيادة فهم ووعي للموارد السمكية والنظم الإيكولوجية التي تعيش فيها، عبر الآليات التحسيسية والتوعوية أو بتعزيز دور المؤسسات المسؤولة عن إدارة مصايد الأسماك، وتحسين الأطر التنظيمية وزيادة الامتثال، ومعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في الصيد المفرط، والعمل على تحسين الصحة العامة للنظم الإيكولوجية البحرية وقدرتها على التحمل، وأخذ التدابير الكفيلة لحفظ وصون الموارد من قواعد الابتعاد والإغلاق المؤقت أو الدائم، والوقت المستغرق للصيد والقيود المفروضة سواء على المعدات وأنواع السفن أو القوارب وكذا الصيد العرضي، والحجم القانوني لفتحات الشباك وحجم الأسماك البحرية التي يمكن صيدها، والإبلاغ عن كمية المصيد ومجهوده وتدابير الحظر المتخذة على الصيد الذي يستهدف أنواعا بعينها... إلخ (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2017، ص ص2-4). إلا أن هذه الإجراءات ظلت قاصرة وعاجزة في أغلب الأحيان على إعادة بناء المخزونات المستنفذة والحيلولة دون زيادة تدهورها، إذ يواجه إعمار المصايد اليوم ومستقبل هذه الأخيرة على المستوى المحلي والإقليمي فالعالمي أكثر من أي وقت مضى، وبخاصة في ظل عصر العلم والتقنية إشكالات خفية عدة أهملتها أو تجاوزتها الدراسات عامة، والسوسيولوجية على وجه أخص، وحتى وإن وجد البعض منها فإنها قد تركزت في مجملها حول قضية التلوث البيئي كمهدد رئيسي يراه البعض لصحة النظم الإيكولوجية البحرية. إذ أغفل في هذه الدراسات ما هو تقني تكنولوجي بحري، وما قد تطرحه التقنية البحرية من مسائل بحثية حقيقية ظاهرة أو مستترة بحاجة للبحث والتقصي، مما حال دون بناء وترميم الأرصدة السمكية المستنزفة. باستثناء طبعا تلك الدراسات التي نحن بحاجة ماسة لمثلها، ومنها تلك الدراسة التي خصصها عالم الاجتماع الفرنسي "ميشال كالون" وبرؤية سوسيولوجية، لفهم ذلك التراجع الملحوظ لغلة قواقع coquilles Saint – Jacques بفعل تقنية الجر الخلفي في خليج سان بريو بفرنسا، والتي عالج فيها مسائل محورية اهتم فيها بالذات الاجتماعية الفاعلة في المصايد.

والحق أنه وعلى الرغم من أن القضايا السياساتية والإدارية المتعلقة بالموارد السمكية، قد بحثت بحثا مستفيضا من النواحي الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، إلا أنها لم تستطع إصلاح ما خربه الإنسان المعاصر في المصايد البحرية، إذ ثمة قضايا وشواغل على قدر من الأهمية أهملتها الدراسات الاجتماعية على وجه الخصوص، والتي هي ذات صلة بتقنيات الصيد البحري على اختلافها وتدرجها من البساطة إلى التعقيد، والتي ظلت تلحق كموجود حاضر في الممارسة اليومية للصيادين أضرارا ليس فقط بالذات الاجتماعية لهؤلاء، بل كذلك أضرار مادية وفيزيائية وبيولوجية ملموسة وملحوظة. وهو ما أقرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن حالة موارد الأسماك في عديد تقاريرها الميدانية، وما جاء متضمنا أيضا في تلك الأوراق الفنية عن مصايد الأسماك البحرية، بشأن تأثيرات الصيد بتقنية شباك الجر الخلفي وجرف الإسكالوب على الموائل والمجتمعات القاعية (Lokkeborg, 2004, pp.116-117) .

إن القراءة المتأنية أعلاه في الماهية المتوارية للتقنية البحرية، تكشف بما لا يدع مجالا للشك بأن الأمر يتعلق كذلك بمسألة جوهرية ألا وهي قضية التفكير البشري في تطوره ونظرته الاستغلالية للحيز البيئي من حوله، أي تصور الإنسان للبيئة والذي نعني به علاقة الأنا بالآخر غير البشري. إننا نتحدث هنا وبصورة أدق عن العقل البشري، التقني تحديدا والذي لا يمكن تجاهل تجاوزاته في المصايد البحرية، على اعتبار أن العقل أعم من الفكر والذي يعد هذا الأخير من أدواته، من منطلق أن العقل عبارة عن مجموعة من القوى الإدراكية التي تتضمن الوعي بالأشياء والموضوعات والحكم عليها، والمعرفة والتفكير بالإضافة إلى القدرة على التصور والتخيل والتمييز والتقدير واتخاذ القرارات. مما يفرض علينا ضرورة التناول بالنظر إلى كل ما من شأنه أن يقزم من قدرات الإنسان وطاقاته الكامنة على إعمال ملكة العقل بما لديه من قدرة على التمييز بين الخير والشر، بين الاستقامة وحسن التصرف، وبين كون العقل أداة الترشيد تحول شيئا فشيئا إلى قوة غير عقلانية وغير رشيدة تحاول السيطرة على الطبيعة والإنسان.

ففي تناولنا لموضوع العقل البشري لنا أن نتساءل مع "عبد الوهاب المسيري"، حول الوظيفة التي وجد من أجلها، حيث ذهب إلى القول بأنه عقل واضح المعالم ليكتشف في ظل عصر العلوم والمعارف ومبتكراتها التقنية والتكنولوجية، بأنه تحول تدريجيا إلى عقل تقني أداتي يدور في إطار مرجعية معينة شكلته وحددت مساره لخدمة مصالح معينة على حساب جانب بيئي.

فإذا ما كان العقل المتأمل في البدايات الفلسفية قد حاول إقامة فهم للحيز البيئي الذي يضمه، ليتجاوز بذلك علاقة سيطرة طرف بيئي على آخر بشري، نجد بأن العقل المنطقي في نظرته الاستغلالية للمحيط البيئي في نهايات الفلسفة اليونانية، قد سعى إلى تحقيق الفهم وفق قنوات تضمن الإدراك الصحيح للوقوف على حقيقة الطبيعة. أما العقل المتدين والذي تم التأسيس له في العصور الوسطى أو حتى الفلسفة الإسلامية قد انحصر فيه الفكر في حدود الدين (جفال، 2018، ص ص98-99) ، والذي أجل الطبيعة تارة وتارة أخرى خرج في ظل محفزات السلوك عن دائرة التعاليم العقائدية، ليكرس نزعة التمركز حول الذات حسب ما أشار إليه معظم الدارسين للأزمة الإيكولوجية، من بينهم المؤرخ الأمريكي "لين وايت Lynn Townsend White" في مؤلفه الجذور التاريخية لأزمتنا البيئية (حنفي، 2017، ص5). وهي ذات النزعة التي زادت حدتها في المجتمعات المعاصرة، والتي تعتبر العقل الأداتي سمة نفسية للذوات الاجتماعية في ظلها. وبحكم الطبيعة البشرية القادرة على التغير استطاع البحار الصياد بعقله التقني إلى حد ما، وفي مواقف وظروف معينة تغييب ما هو قيمي أخلاقي الممارسة، معياري ضابط وموجه للسلوك.

إن الحديث عن العقلانية الأداتية التي هيمنت بطريقة أو بأخرى على الإنسان والطبيعة، حسب الفيلسوف الوجودي مارتن هيدغر وغيره، باعتبارها نوع معين من العقلانية يركز على أفضل وسيلة لتحقيق غاية ما، والتي أضحت مع مرور الوقت كتصور واستراتيجية قائمة بذاتها، هي المسيرة لعمليات الاستغلال والإنتاج وانتقاء الآلات والمعدات، واختيار طرق وأساليب القنص وأوقاتها في المصايد خدمة للغايات، دون التساؤل عن مضمون هذه الغايات، وهل هي إنسانية في صالح الصيادين ومجتمعات الصيد الساحلية، أم أنها مضرة لهم وللبيئة بأحيائها الحيوانية والنباتية حاضرا ومستقبلا. في الواقع هو حديث عن العقلانية التقنية، والتي يعزى إليها جزئيا ما

هو حاصل في المصايد البحرية، ولكن ليس بغرض جعل التهجم على العقل الأداتي هدفا، أو الانحياز لغيره أو لإقامة تصنيف معين للعقل، ولكن بغرض إلقاء مزيد من الضوء والكشف عن إشكالاته في المصايد وانعكاساتها على الكتلة الحيوية البحرية، كما على الذات الاجتماعية للبحار الصياد، في صورة اغتراب عن بيئته الطبيعية وعن منتوجه البحري وأدوات صيده، التي شكلت جزئية غير منفصلة عنه، ولعل أكثرها خطورة اغترابه وانفصاله التدريجي عن قيمه ومبادئه وأخلاقياته في العمل البحري.

3.1 . مستقبل المصايد البحرية في ظل اغتراب البحار الصياد عن قيمه وأخلاقياته في العمل البحري:

قبل الخوض في مسألة مستقبل المصايد البحرية لا سيما في ظل اغتراب البحار الصياد عن قيمه ومبادئه وأخلاقياته في العمل، أو حتى الحديث عن رفع الاغتراب ومحاولة تجاوزه أو التقليل من حدته حفظا للذات الاجتماعية، من خلال جملة من الاقتراحات التي قد تساعد على التقليل من أزمة الإنسان المعاصر، والتي هي في الأصل أزمة قيمية أخلاقية في جوهرها. سنحاول تسليط الضوء على بعض التصورات التي تناولت موضوع الاغتراب، والذي شاع استخدامه في التراث السوسيولوجي المتعلق بتحليل البناء الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة، ومنها إلى تحديد تعريف الاغتراب من وجهة نظرنا. وفي هذا السياق وجب الإشارة إلى أن مفهوم الاغتراب مصطلح قديم تزايد الاهتمام به في العصور الحديثة، أو ما يعرف بالعصور العلمية التقنية، وغالبا ما تكون الأسباب المؤدية إليه غير واضحة في شكل عوامل داخلية وأخرى خارجية، تتداخل فيما بينها في أكثر من عامل واحد، ويعتبر العامل التكنولوجي هنا العامل المشترك، والذي سيتم التركيز عليه في تناولنا لمصطلح الاغتراب، لكن دون تجاوز بعض التصورات الهامة للمفهوم.

وفي هذا الصدد يشير المفهوم إلى حالة انفصال بين الفرد والموضوع، وبين الفرد والأشياء المحيطة به وبين الفرد والمجتمع، والتي بموجبها تصبح علاقته بالأشياء أو الموضوعات علاقة غير سوية، وصولا بالفرد إلى حالة من اللانتماء والتي بموجبها قد يتميز بفقدان الحس وغياب الوعي.

والاغتراب ما هو إلا نوع من الاضطراب في علاقة الفرد بنفسه والعالم، حيث يشعر المرء بأنه غريب عن ذاته منفصل عن واقعه بسبب فقدان المعنى (جابر و بن علية، 2015، ص ص 140-141).

إنه نتيجة وسبب من منظور هيجل: فهو نتيجة للنشاط الخالق الذي تقوم به الروح، إذ تجسد فكرتها خارج ذاتها في موضوع (تشيؤ في موضوع، التحول إلى آخر، التخارج، فقدان الوحدة، فقدان الطابع الكلي) لتصبح بذلك في حالة اغتراب عن ذاتها، مما يحث على رفع الاغتراب وتجاوزه.

والاغتراب عند ماركس يعني أن الإنسان لا يستطيع أن يحقق ذاته كنشاط خلاق في العالم، بل إن العالم- الطبيعة والآخرين وهو نفسه تصبح مغتربة بالنسبة إليه، إنها تعلو وتقف ضده كموضوعات غريبة، على الرغم من أنها تكون من خلقه. وعلى هذا فإن الاغتراب معناه أن وعي الإنسان يصبح ضحية لعلاقات الإنتاج المادية في المجتمع الرأسمالي، أي أن العامل في هذا النظام يصبح أكثر فقرا كلما زاد مقدار الثروة التي ينتجها، وكلما زاد إنتاجه في قوته ومداه، والعامل يصبح سلعة أرخص كلما زادت السلع التي ينتجها، فالقيم المتزايدة لعالم الأشياء تسير جنبا إلى جنب مع زيادة تدهور عالم الإنسان. وتتمثل خطورة اغتراب العمل عنده في أن الإنسان المغترب عن ناتج عمله، هو في الوقت نفسه مغترب عن ذاته.

في حين يعتبر "هربرت ماركيوز" أن من العوامل الرئيسية التي أدت إلى الاغتراب في المجتمعات الصناعية المتقدمة، هو سيادة أسلوب معين من التفكير كما سبق ذكره في العنصر أعلاه، يطلق عليه بالعقل الآداتي أو العقلانية التقنية، والتي هي في نهاية الأمر نوع من اللاعقلانية. فإنتاجية المجتمع لا تؤدي إلى تطور الحاجات والملكات الإنسانية بل تدمرها، وفي هذا يقول بأننا نواجه واحدا من أكثر مظاهر الحضارة الصناعية المتقدمة إزعاجا: إنه الطابع اللاعقلاني لعدم عقلانيتها وإنتاجيتها وفاعليتها، وقدرتها على زيادة وتعميم الرفاهية وتحويل البذخ إلى حاجة، وبهذا ينكمش البعد الخلاق القادر على النقد والمعارضة والاحتجاج والتمرد، ويصبح الإنسان ذا بعد واحد يفقد الوعي بالتناقض بين العقلانية السائدة والحرية المفقودة، ويصبح كائنا مستسلما عاجزا مغتربا راضيا باستسلامه (تالي و تاوريريت، 2013، ص ص 194-198).

وينظر "فروم" إلى الاغتراب على أنه ظاهرة سلبية، وأن الإنسان المغترب هو إنسان مريض من الناحية الإنسانية، فالإنسان مغترب عن ذاته، عن الآخرين، عن إنتاجه الإنساني، وعن حبه، أي أنه تحول إلى آلة أو إلى شيء نتيجة تحول المجتمع الحديث إلى مجتمع آلي، لا هدف له سوى الإنتاج المادي والاستهلاك السلبي (تالي و تاوريريت، 2013، ص 203).

ومن حيث اعتبار العامل التكنولوجي سببا مشتركا لحدوث الظاهرة يستحضرنا في هذا الصدد مؤلف نقد الحداثة لـ "ألان تورين"، والذي يعزي فيه إخفاق الحداثة إلى اضمحلال الذات الإنسانية نتيجة لاختفاء الغايات التي دمرتها الوسائل التكنولوجية، بحيث تحولت تلك الغايات إلى مجرد البحث عن اللذة والمكانة الاجتماعية والربح والقوة، لتستحوذ بذلك القيم السلبية على ما هو قيم غاية وتصبح هي المسيرة للذات الاجتماعية (تورين، 1997، ص142).

وفي تعديلات "هربرت ماركيوز" ومراجعاته النقدية لموقف"كارل ماركس"، يرى بأن التقنية وبالفعل يسرت شروط وظروف العمل، ولكن هذا لا يعني بتاتا زوال وانتهاء استغلال الإنسان، فالعمل في ظل هذه الظروف يندمج مع إيقاع الأشياء، أي أن الإنسان أضحى يحاكي أثناء عمله المكننة ويقلد حركاتها (قارة، 2012، ص ص 121-122)، وكأنه لم يعد في ظل الحداثة متمركزا حول ذاته، بل أصبح نشاطه يتمحور حول جهاز تقني سلب منه مركزية أوهمه بها المجتمع الحديث. أي أن البحار الصياد أضحى يجاري في عمليات القنص المكننة البحرية وحركاتها، متناسيا كل قدرة على التحكم فيها أو حتى إيقاف سيرها تفاديا لسلبياتها في المصايد، والتي من بينها وأكثرها خطورة على الموارد السمكية ما يعرف بظاهرة الصيد العرضي، والتي شكلت مع الوقت تهديدا حقيقيا لمستقبل مجتمعات الصيد الساحلية ومصايد الأسماك والبحارة الصيادين.

وفي اللحظة التي نسي فيها الإنسان الوجود واعتبر ذاته سيد البيئة والتقنات والتكنولوجيات، أنسته هذه الأخيرة إنسانيته ووجوده وغاياته (قارة، 2012، ص ص 58-59) ، لينفصل من منظور"ماركس" شيئا فشيئا عن حياته الإنسانية الحقة أو الطبيعة الجوهرية، ليصل حد الفقد الكلي لإنسانيته، أي نزع لإنسانية الإنسان واغتراب حقيقي عن ذاته. وهنا يتفق "ألفن جولدنر" مع "كارل ماركس" في كوننا نعيش حياتنا كوسائل وأننا لا نعيش من أجل أنفسنا، وبالتالي تصبح الذات الخاصة والقدرات شيئا ما مغتربا، لتكون مجرد وسيلة أو أداة لغيرنا (شتا، 1984، ص 180).

وعليه يبقى عالم التقنية وعالم الوسائل والأدوات من منظور" ألان تورين" ملحقا بعالم الغايات الشخصية أو الجماعية، لدرجة أن الصلة قد انقطعت بين العقل الموضوعي والعقل الذاتي، إذ يوجد حسبه في أحسن الأحوال فراغ في القيم في مجتمع ما بعد الحديث، في مجتمع الأمس وأكثر منه في مجتمع اليوم، ويؤمن فراغ القيم هذا استقلال العقلانية الأذاتية (تورين، 1997، ص ص 142-145) ، والتي من شأنها القضاء على مستقبل المصايد البحرية والحيلولة دون استدامتها، لا سيما في ظل فقدان القيم والمبادئ الأخلاقية والمعايير، وموجهات السلوك التي نظمت بموجبها عمليات الصيد والقنص.

وبناء على ما سبق ذكره من تصورات للمصطلح، يمكننا تعريف الاغتراب لدى البحار الصياد، باعتباره حالة انفصال تدريجي عن وعي أو لا، عن الحياة الإنسانية الحقة والطبيعة الجوهرية والكل الاجتماعي، والقيم المحورية والمبادئ الأخلاقية الموجهة والضابطة للسلوك، لا سيما في ظل الظروف الاجتماعية والمادية والثقافية المعاشة، والحالة النفسية الفاقدة في الغالب للانتماء والقدرة على التمييز بين ما هو قيم غاية وقيم وسيلة، فضلا عن شعوره المستمر بالاستغلال في العمل واغترابه عن منتوجه البحري، وتقزم لقدراته وتراجع لحرياته والتي بموجبها أضحى في مواقف معينة يجاري أثناء عمله المكننة البحرية ويقلد حركاتها، فاقدا القدرة على التحكم فيها أو حتى إيقاف عملها تفاديا لسلبياتها في المصايد.

وهو ما جعل الموارد السمكية ظلت تعامل على أنها دائمة، رغم الاعتراف ومنذ عدة قرون بأن الموارد الطبيعية المشتركة قد تنضب. بل أصبحت مصايد الأسماك العالمية والمحلية في ظل نمو الطلب المتزايد على الأسماك والمنتجات السمكية قطاعا موجها نحو السوق، بل ويشكل إحدى قطاعات صناعة الأغذية التي تنمو بسرعة فائقة، دون أدنى اعتبار للعواقب البيئية الناتجة عن الاستغلال غير العقلاني للمصايد، حيث جرى ضمن آلية السوق إزاحة كل ما هو قيمي أخلاقي، لتقع المصايد ومستقبلها كقيمة مادية ومعنوية، وكذا البحارة الصيادين في الدائرة المغلقة لرجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية.

وفي ذات السياق واعتبارا من مطلع السبعينيات سعت الدول الساحلية جاهدة إلى الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة لتنمية المناطق الاقتصادية الخالصة المتحصل عليها، وذلك بتكريس استثمارات ضخمة في أساطيل الصيد البحري والعتاد والمعدات وفي مصانع التجهيز. ليتضح جليا على نطاق العالم ككل أن موارد مصايد الأسماك لم تعد قادرة على مواكبة معدلات الاستغلال والتنمية السريعة والقياسية وبدون رقابة في معظم الأحيان (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2005، ص ص1-2).كما لم تعد باستطاعتها مقاومة الاضطراب القيمي والفراغ الروحي والأخلاقي للبحار الصياد، وأرباب العمل والمؤسسات الاقتصادية. وعليه أصبح من الضروري إتباع نهج إدارة وصيانة جديدة للمصايد، مع صيانة أخرى للذات الاجتماعية الفاعلة بيئيا لا سيما بعد فشل السياسات والإدارة، كما الجهات البيئية الرسمية منها وغير الرسمية على معالجة المشاكل الواقعة في المصايد والتي انعكست سلبيا على قطاع الصيد البحري.

فعلى الرغم من تزايد الوعي البيئي بهذه الأوضاع وغيرها، وقبول الاعتبارات البيولوجية والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والقانونية والمؤسسية، والتقنية والاقتصادية منها ضمن النقاش الجاري عالميا حول الموارد السمكية. وبالرغم كذلك من المساعي الرامية لتوضيح الأبعاد الأخلاقية للتنمية المستدامة لمصايد الأسماك، إلا

أن الشواهد البيئية أكدت على أن إدارة الصيد أخفقت من الناحيتين في العديد من الحالات (Cochrane, 2000)، ففي بعض الحالات استنزفت الأرصدة وبلغ معظمها الحد الأدنى لإنتاجيتها البيولوجية أو كان هناك إفراطا حادا في استخدامها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2005، ص1)، الأمر الذي يستدعي البحث عن الكيفية الأمثل أو الأصلح التي يتم من خلالها تجاوز هذا الوضع، لتجديد المستنفذ من الموارد وضمان استدامته، لا سيما في ظل استمرار الممارسات غير الرشيدة بتقنيات الصيد البحري على اختلافها، تقنية الجر الخلفي على وجه الخصوص (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2018، ص ص1-5).

وهو ما يضعنا في مواجهة بيئية آنية ومستقبلية، تحتم البحث في الحلول القيمية والأخلاقية التي قد تحفظ حاضر ومستقبل النظام البيئي البحري بأحيائه الحيوانية والنباتية، كقيمة استحوذت على الاهتمام البشري لاعتبارات مادية ومعنوية، تكريسا للاستدامة البيئية وضمانا للأمن الغذائي، وفرص دائمة للعمل إلى جانب المنافع الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فسؤال المصير أعلاه يحفظ ضمنيا وإن بطريقة غير مباشرة سلامة الذات الاجتماعية واستقامة السلوك الفردي والجماعي، وابتعاد أفراده عن الإضرار بالبيئة باستخدامهم الصحيح للعقل القادر في ضوء الأساس القيمي على التمييز بين ما هو قيم غاية أصلية وقيم وسيلة مشتقة وفقا للمنطق والمعرفة. فضلا عما يمكن أن يقدمه الحل المقترح من استقرار وانسجام للذات الاجتماعية واتساقها، وتوافقها وتوازنها النفسي والعقلي أيضا، بالشكل الذي يمكن أن ينعكس إيجابا على الأشياء والموضوعات التي هي في علاقة معها، بتهيئتها أخلاقيا على حسن التصرف والقدرة على الانتقاء والمفاضلة في الظروف والمواقف البيئية، ومن ثمة اتخاذ القرارات الرشيدة.

إذن يطرح الإشكال البحثي أعلاه للتناول موضوعا على قدر من الأهمية، حظي باهتمام الكثيرين في تخصصات عدة، على الرغم من تشعبه والخلط في استخدامه والغموض الذي قد يكتنفه، لارتباطه بعدد من المفاهيم كالاتجاهات والمعايير والسلوك والعادات والدوافع والرغبات (حفحوف، 2018، ص ص129-130)، وتداخله في ذات الوقت مع مفاهيم أخرى كالاغتراب مثلا.

وإننا إذ نتحدث هنا عن القيم بصفة عامة، فإننا نعني بها تلك المبادئ والقيم التي تعد من بين أهم المرتكزات التي تبنى عليها الأخلاق، والتي تضبط التمثلات الكامنة في النفس الإنسانية، والتي من خلالها يظهر لنا الوجه الخارجي لها من خلال تعاملاتها وتفاعلاتها مع الآخرين (النوعي وسحوان، 2020، ص8). لكن ومع ذلك فإنه لا يمكننا الاكتفاء بالقول بأهمية الحل القيمي والأخلاقي في المصايد كتوجه عالمي ينادى به اليوم، دون الإشارة في تحليلنا كتحصيل حاصل وفي نهاية المطاف إلى ما قد يعيق ذلك، وينقد في الوقت نفسه الوضع البيئي في المصايد.

إن محددات السلوك الإنساني هذه أي القيم بشقيها الذاتية منها والمتعدية، أي تلك ذات الصلة بالفرد ذاته وأخرى المرتبطة بالآخرين، والتي ينظر إليها عموما باعتبارها من خصائص وسمات النوع البشري، ومواقف حياتية في أبسط حالاتها إنسانية/بيئية في موضوعنا، للمفاضلة والانتقاء والحكم على الأحداث واتخاذ القرار الرشيد. وأحد أهم ضوابط السلوك المحددة لما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه اجتماعيا، والتي لها أثرها البالغ إلى حد ما في توجيه سلوك واتجاهات ومعتقدات أفراد المجتمع (حفحوف، 2018، ص ص130-133)، البحارة

الصيادون في دراستنا. ما هي في حقيقة الأمر سوى تعبير حسب وجهة نظر عالم الاجتماع الفرنسي "ريمون بودون" عن تلك المبادئ العامة والاتجاهات الرئيسية لأصحابها (فخر، 2017، ص1124)، والتي تتضح من خلال سلوك الفرد ومواقفه وتصوراته للبيئة البحرية بأحيائها، كقيمة ذات أبعاد اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو جمالية ...إلخ، والتي قد تتجسد في استغلاله السليم والمستدام للموارد البحرية الحية، بالشكل الذي يضمن سلامة هذه الأخيرة وحق الأجيال القادمة فيها. هذه الدلالات والمعاني وما يحمله البحارة الصيادون كذلك من خبرات وتجارب وأحكام مسبقة، ومعتقدات ونظرة للحياة عامة وللمصايد خاصة، هي تصورات بيئية ذات مضامين معرفية وسلوكية ووجدانية، ومبادئ مكتسبة نحو الأشياء والمعاني وأوجه النشاط، هي في مجملها قيم قابلة للتغير من منطلق نسبيتها وثباتها غير المطلق. ثم لكونها تتسم بالديناميكية فهي تتغير من فرد لآخر وبتغير مكونات البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع المتأثرة بهما، ما يطرح قضية دور القيم كضابط من الضوابط الاجتماعية، في ظل التحولات والتغيرات المجتمعية الحاصلة، وظهور قيم جديدة والتراجع أو الانسلاخ عن قيم أخرى كانت هي الموجهة لحرفة الصيد البحري في فترات زمنية سابقة.

إن هذه القيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية من المفروض مثلما توجه رغبات البحارة الصيادين، واهتماماتهم وميولاتهم وتفاعلاتهم مع غيرهم والمحيط البيئي من حولهم. تقوم في المواقف والظروف والزمان والمكان المحددان لممارساتهم في المصايد، بدور الضبط على المستوى الذاتي والاجتماعي، مع الترشيد المضموني الإيجابي على حد تعبير "ماكس فيبر". وذلك من حيث اختيار المعدات والأدوات المستخدمة وتفادي المحظور منها، والإبلاغ عن المفقود أو استرجاع المتخلي عنها عمدا في الأعماق البحرية تجنبا لتأثيراتها السلبية على المصايد، مع الخضوع للقيود المفروضة سواء على هذه الأخيرة أو على أنواع السفن والواجب الالتزام بها، وكذا احترام قواعد الابتعاد والإغلاق المؤقت أو الدائم، والوقت المستغرق للصيد والحجم القانوني لفتحات شباك الصيد، وحجم الأسماك التي يمكن صيدها، والابتعاد عن اصطياد تلك الأنواع التي هي في طي الانقراض كالدلافين والحيتان والسلاحف البحرية، والإبلاغ عن كمية المصيد ومجهوده...إلخ.

إلا أنه وبالرغم من ذلك ظلت التجاوزات البيئية والخرق القانوني في المصايد قائما ومستمرا، وظل ما هو قيمي وأخلاقي مجرد اهتمامات ينادى بها ويراد تطبيقها، دون التأسيس الحقيقي لها بتفعيل دور الفاعلين الاجتماعين وتجنيدهم على مستوى الأنساق الاجتماعية القائمة.

فكما فشلت السياسات وإدارة المصايد عالميا إلى حد ما في إدارة عمليات الصيد وحسن الاستغلال وتحقيق الضبط، فشل إنسان العصر الحديث، البحارة الصيادون في إقامة الصلة على حد تعبير " ألان تورين" بين العقل الموضوعي والعقل الذاتي، ولا سيما في ظل الفراغ القيمي الذي أمن استقلالية العقلانية الأداتية (تورين، 1997، ص ص142-145)، وحال دون محاصرة الاغتراب على مستوى الذات.

وعليه فإن الفعل الاجتماعي للصيادين، الفعل العقلاني الأداتي أو التقني منه على وجه الخصوص، وعلى غرار تصور أصحاب الاتجاه الوظيفي من بينهم "تالكوت بارسوز"، لم يعد ينظر إليه دوما كسلوك ينطوي على توجيه قيمي تحدد نمطه المعايير الثقافية أو السنن الاجتماعية (خروف، 2003، ص81) أو أخلاقيات العمل. ما يقودنا إلى القول بأن ما هو قيمي أخلاقي، وبالرغم من أنه الحل الأمثل والتوجه العالمي المراد تجسيده في

المصايد البحرية، إلا أنه أضحى اليوم على المحك لا سيما في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشهدها المجتمعات في الآونة الأخيرة، وما صاحبها من تغير وتلاشي تدريجي للقيم بلغ أوجه في المجتمعات المعاصرة، أو ما يعرف بالمجتمعات العلمية التقنية، والذي انعكس بطريقة أو بأخرى على عملية التنمية الشاملة لقطاع الصيد البحري وكذا البحارة الصيادين.

وعليه فبالرغم من أن البحار الصياد كائن قيمي بطبعه، يحتكم إلى جملة من القيم والمبادئ الخلقية، فثمة احتمال لاضطراب الميزان القيمي عنده، أو تخليه عن قصد أو مرغما عن قيمه ومبادئه وأخلاقياته التي شكلت جوهره وحقيقته الإنسانية. ليقع بذلك إضافة إلى شعوره المستمر بالاستغلال في العمل وتقزم لقدراته وتراجع لحرياته واستقلاليته، واضمحلال للذات نتيجة لاختفاء الغايات التي دمرتها الوسائل التكنولوجية، في أبشع صورة من صور الاغتراب، وهي الهوة القائمة مع نفسه ومع الآخر والتي ولدت لديه مع الوقت أزمة هوية والبحث عن الذات المنفصلة عن طبيعتها، فبدلا من أن يعبر في عمله عن طبيعته الإنسانية أصبح مجرد صورة مشوهة للعمل الروتيني الذي يؤديه، ليدخل بذلك في معاناة الانفصال ما بين غرائزه الطبيعية وملكاته العقلية، هذا الانفصال الذي انعكس عليه اجتماعيا في فوضى قيمية وأخلاقية أصبح لها تأثيرها السلبي على مستقبل المصايد البحرية.

والحق أن حالة اليأس المعاشة من قبل البحار الصياد، وغياب الأمل في التغيير الإيجابي، وقساوة الحرفة وقلة الدخل وعدم انتظامه، وانعدام الشعور بالاستقرار المهني، زيادة على خوف الذات واكتئابها وتوترها وقلقها المتزايد بشأن المستقبل، والتضمر والشكوى وعدم الرضا وانفصال المتعة حسب "Schiller" عن العمل والوسيلة عن الغاية والجهد عن العائد (تالي وتاوريت، 2013، ص193)...إلخ، هذه الأمور وأخرى ساهمت في تأزم الوضع القيمي لديه، ليغيب التوازن المطلوب حضوره بين المستوى الداخلي والسلوك العلني الذي يحقق في ضوئه البحار الصياد استقراره الشخصي، لا سيما في ظل الانفتاح الإعلامي وتمازج الثقافات، وفقدانه الثقة في نفسه وفي منظوماته الاجتماعية والسياسية والمؤسسية عامة. ليحدث لديه نوع من التحرر النسبي أو الكلي عن المعايير الضابطة لسلوكه، وهو الشدود الذي يعبر عن حالة ناشئة من التحرر الاجتماعي، مثلما وصفه عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم"، سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي، والذي من شأنه أن يدخله في حالة اغتراب وعزلة، مع تراجع تدريجي للتنشئة الاجتماعية التي تلقاها منذ نعومة أظافره. لتصبح المعايير هنا أقل إلزاما له (حجازي، 1980، ص ص44-48)، يفقد البحار الصياد على إثرها شيئا فشيئا معنى ما هو صواب وما هو خطأ، بالكيفية التي تصبح فيها القيم عامة، البيئية على وجه أخص مغيبة ليس لها أهمية أو أقل قيمة في السلم القيمي لهذا الأخير. وعليه فإن حالة الاغتراب المعاشة لدى البحار الصياد، والانفصال التدريجي في المواقف عما هو قيمي أخلاقي، أكيد ستكون له انعكاساته السلبية على المصايد البحرية ومستقبل هذه الأخيرة.

2. الخاتمة:

أخيرا يمكن القول أن القراءة المتأنية في التقنية البحرية، كشفت لنا بأن مستقبل البحارة الصيادين والمصايد البحرية واستدامة مواردها وضمان الأمن الغذائي لمجتمعات الصيد الساحلية، لن يكون إلا بترجيح الحل القيمي والأخلاقي في المصايد كصمام أمان، لا سيما في ظل ما بات يعرف بالتوجه المكثف نحو الاستخدام غير القانوني وغير المنظم واللاأخلاقي لتقنيات الصيد البحري على اختلافها، خاصة مع قصور الجهود التحسيسية والتوعوية

والردعية منها، وتعذر تطبيق المبادئ التحوطية والوقائية، لنتقاطع مع تلك التوجهات العالمية أو الاهتمامات القيمية والأخلاقية المتصلة برفاه الإنسان وبالنظام الإيكولوجي، كعنصر جوهري في الحوار الدائر اليوم بشأن هذا المستقبل والذي يريده الجميع لهذه الأطراف.

ثم إن تقديم الضمانات الكافية في ضوء الحل المقترح لإنهاء الخطر المحدق بالنظم الإيكولوجية البحرية وأحيائها المائية، ليس دوما ممكنا لأن الأمر وببساطة يتعلق بذوات اجتماعية يصعب ضبطها بالمطلق، لاعتبارات عدة من بينها على سبيل الذكر: الفروق الفردية والخصوصية المجتمعية وانفتاح الأنساق وتمازج الثقافات وتسرب البعض من العناصر الثقافية الدخيلة...إلخ. فالثبات واستقامة السلوك عند البحار الصياد أو الضعف والاستلام في مواقف معينة، خدمته للصالح العام للمجتمع أو الأنانية وتفضيل التمركز حول الذات كتوجه أحيانا كثيرة أخرى، تمسكه بالمبادئ الأخلاقية تارة أو انسلاخه عن موجهات ومثبطات السلوك في ظروف محددة...إلخ، هي احتمالات واردة للسلوك العلني للصياد والتي لا يمكن تجاهلها. إذ يمتلك هذا الأخير من القدرة على التغير الإيجابي أو السلبي في المواقف والظروف، كما يمتلك أيضا القدرة على اتخاذ قرارات بيئية صائبة ومدروسة، وأخرى يطغى عليها الطابع البراغماتي المتنصل عن الرشد.

وعليه وبالرغم من أهمية ودور الحل القيمي والأخلاقي في تصويب ومعالجة السلوك الانحرافي في المصايد البحرية، فإنه لا يمكن تجاوز معوقات وتحديات بناء ذات اجتماعية واعية بيئيا، والتي قد تحول دون تجسيد الحل المقترح، لا سيما في ظل هيمنة الفراغ الروحي، وتراجع القيم عامة، الأخلاقية على وجه أخص، والخروج عن المعايير الموجهة للسلوك. ما يدعو إلى طرح أفكار وتقديم اقتراحات قد تساعد على تجاوز أزمة الإنسان المعاصر في علاقته بمحيطه البيئي، والتي هي في الأصل أزمة قيمية أخلاقية في جوهرها نوجزها في النقاط أدناه:

- ✓ اعتماد نهج تحوطي قائم بالأساس على تفعيل برامج القيم وإدماجها في المؤسسات التربوية، كما المراكز التكوينية التابعة لقطاع الصيد البحري، من خلال بناء أنشطة تعليمية وأخرى تدريبية بصورة دائمة ومستمرة تدرج فيها البيئة كقيمة مادية ومعنوية.
- ✓ تفعيل دور الفواعل المجتمعية في التنشئة البيئية، وترسيخ ثقافة الوعي بقضايا المصايد البحرية من خلال إدراج البعد البيئي في برامجها وأنشطتها.
- ✓ التركيز على التنشئة الاجتماعية القيمية الصحيحة، تجنبا لأزمة الوعي والضمير والقيم والهوية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة.
- ✓ إعادة تقييم الترتيبات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية للمصايد وفقا لمدى تحسينها للرفاهية البشرية والإيكولوجية.
- ✓ إعادة النظر في تقانة الصيد الحديثة وعولمة التجارة وتصنيع مصايد الأسماك بإدراج البعد القيمي فيهم.

قائمة المراجع

ابراهيم عيسى عثمان. (2008). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع* (الإصدار الأول). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

ابراهيم فخر. (2017). القيم من الفكر الفلسفي إلى البحث السوسيولوجي. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 10*(2)، ص ص1113-1131.

ألن تورين. (1997). *نقد الحداثة*. (أنور مغيث، المترجمون) المجلس الأعلى للثقافة.

جمال تالي، ونور الدين تاوريت. (2013). الاغتراب من الفكر الفلسفي إلى ما بعد الحداثة محاولة لتحليل تطور مفهوم الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر. *مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، 1*(1)، ص ص 191-211.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2017). جعل مصائد الأسماك مستدامة. نيويورك.

جميلة حنفي. (2017). أخلاقيات البيئة: تطورها وتياراتها. *مؤمنون بلا حدود، الدراسات والأبحاث*، ص ص 1-14.

حميد خروف. (2003). القيم من منظور اجتماعي. *مجلة العلوم الإنسانية، 14*(2)، ص ص69-85.

خيرة بلقاسم، و نعيمة حاج عبد الرحمان. (2020). هيدغر نحو استشكال أنو جاد الدزاين في قلب التقنية. *مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، 9*(2)، ص ص125-134.

سعاد، شحاط. (2010). استخدامات تكنولوجيات المعلومات والاتصال والفعالية التنظيمية للمؤسسة الاقتصادية دراسة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم اجتماع الاتصال. قالمة، كلية الآداب والحقوق والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر.

السيد علي شتا.(1984). نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع. دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، د ط

رشيد الحمد، و محمد سعيد صباريني. (1979). *البيئة ومشكلاتها*. الكويت: عالم المعرفة.

عبد الإله جفال. (2018). فلسفة البيئة: أخلاق جديدة في مواجهة سلبية العلم عند هنريك سكوليموفسكي. *مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، 13*(2)، ص ص97-112.

عبد القادر النوعي، و عطاء الله سحوان. (2020). القيم الإنسانية في ظل الاغتراب. *مجلة المداد، 8*(9)، ص ص8-19.

عبد الكريم الوهابي. (بلا تاريخ). *من التقنية إلى ماهية التقنية في وجودية مارتن هايدغر*. تاريخ الاسترداد 17 8, 2021، من hekmah.org.

عبد الوهاب المسيري. (2008). *الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان* (الإصدار الثاني). دمشق: دار الفكر.

علي الحبيب الفريوي. (2015). هيدغر ومساءلة الحداثة للانفتاح على سؤال المستقبل. *مجلة مقاربات فلسفية، 2*(1)، ص ص29-62.

فتيحة حفحوف. (2018). القيم- سياق التداول والمقاربة السوسيولوجية. *مجلة العلوم الاجتماعية، 15*(27)، ص ص129-150.

فضيلة سيساوي. (2013). التكنوقراط وعملية التحكم التكنولوجي في الجزائر. *أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع والتنمية*. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

صباح قارة.(2012). إشكالية تشيؤ الإنسان في الحداثة الغربية من منظور عبد الوهاب المسيري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير. سطيف، الجزائر: كلية الآداب واللغات، جامعة فرحات عباس

مارتن هيدغر. (د س). *التقنية – الحقيقية – الوجود*. (محمد سبيلا وعبد الهادي مفتاح، المترجمون) بيروت: المركز الثقافي العربي.

محمد الشيخ، و ياسر الطائري. (1996). *مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة حوارات منتقاة من الفكر الألماني المعاصر*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

محمد فؤاد حجازي. (1980). *النظريات الاجتماعية* (الإصدار الأول). القاهرة: دار غريب.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (9-13 يوليو/تموز, 2018). استخدام أفضل العلوم المتاحة لتطوير أفضل الممارسات لعمليات الصيد بشباك الجر والترويج لها. روما.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2005). القضايا الأخلاقية في قطاع مصايد الأسماك، سلسلة المبادئ الأخلاقية 4.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2004). حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم. روما: مصلحة مصايد الأسماك.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (أكتوبر/تشرين الأول, 2002). *ملخصات الأوراق التي عرضت على مؤتمر ريكيافيك للصيد الرشيد في النظم الإيكولوجية البحرية*. أيسلندا.

نصر الدين جابر، ومسعودة بن علية.(2015).الاغتراب وتدني قيمة الذات. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 4(1)، ص ص 139-156

هربرت مركيوز. (1970). *العقل والثورة ونشأة النظرية الاجتماعية*. (فؤاد زكريا، المترجمون) بيروت: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

Callon, M. (1986). Element pour une sociologie de la traduction: la domestication des coquilles Saint- Jacques et les marins-pecheurs dans la baie de Saint- Brieuc. *l'année sociologique (1940-1948), 36*(toisième série), pp. 169-208.

Cochrane, K. L. (2000). Reconciling sustainability, economic efficiency and equity in fisheries :the one that got away? *Fish and Fisheries, 1*(1), pp. 3-21.

Heidegger, M. (1995). *Essais et conférences- la question de la technique*. (A. P. Beaufret, Trad.) Paris: Gallimard.

Lokkeborg, S. (2004). *Impacts of trawling and scallop dredging on benthic habitats and communities.* Rome: FAO Fisheries Technical Paper 472.

Perrin, J. (1984). *Les transferts de technologie* (éd. 2 ème édition). Paris: la Découverte.